دولة الإمارات العربية المتحدة

وزارة الاقتصاد

إدارة التخطيط

التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي
٢٠٠٥

أكتوبر ٢٠٠٦

المحتويات

- مقدمـــــــة

- أبعاد النمو الاقتصادي على المستوى الإجمالي
  ١ - الناتج المحلي الإجمالي
  ٢ - الاستثمارات الثابتة
  ٣ - الاستهلاك النهائي
  ٤ - التجارة الخارجية
  ٥ - المالية العامة

- أبعاد النمو الاجتماعي
  ١ - السكان والمشتغلون
  ٢ - الخدمات التعليمية
  ٣ - الخدمات الصحية
  ٤ - الرعاية الاجتماعية
- توقعات الأداء الاقتصادي لعام ٢٠٠٦

مقدمـــــــــة

تمثل التنمية الاقتصادية أحد أهم أولويات وغايات المجتمع الإماراتي ، فلم يعـد معـدل النمـو الاقتصادي كافيـــا للحديث عن تحقيق التنمية وإنما يجب أن يترافق معها قياس توزيع الدخل، ، كمـا أن التنمية الاقتصادية وأن كانت أساسية ، إلا أنها لا تعبر بمفردها عن تنمية حقيقية بل لابد من إدخال عناصر أخرى تشمل الجوانـــب الاجتماعية والثقافية .فمحور التنمية وغايتها هم البـشر والإرتقـاء بقدراتهم ، كما أن التنمية البيئية كأحد أبعاد التنمية الشاملة تعد من المعايير المعتبرة لتحقيق التنمية.

لقد عرفت الدولة بدايات مشجعة في معالجة المحـاور الرئيـسية للتنميـة ، فحققـت معظـم القطاعات معدلات عالية من النمو الاقتصادي ، إلا أنه في ظل معطيات اقتصادية جديدة محلية وعالميـة ، إستجدت قضايا كالبطالة أو اختلال الموازين التجارية مع الدول أو التضخم أو قـضايا الخصخـصة ، مما تطلب معالجة منهجية لتلك القضايا ، لذا بدأت عملية تطويرية تجلت في صدور منظومة تـشريعية ساهمت في إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وخلق المناخ الاستثماري المناسب للاستثمارات الأجنبيـة وتخفيض القيود على النشاط الاقتصادي .

لقد أكدت الدراسات أن السياسات الاقتصادية للإمارات كانـت الـضمانة الأساسـية التـــي ساهمت في الحد من آثار تقلبات أسعار النفط وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، مما كان له الأثر في جعل الدولة من الدول الجاذبة للاستثمارات وخاصة أن الدولة ترتبط باتفاقات لتـشجيع وحمايـة الاسـتثمار ومنع الازدواج الضريبي مع الدول التي تمثل أهم الشركاء التجاريين .

وبفضل تلك السياسات الاقتصادية اجتذبت الإمارات خلال السنوات الأخيرة عـددا كبيـرا مـن الشركات العالمية التي تتخذ من مدن الدولة مقرا إقليميا لها فـــي مجالات عديدة كالمصارف وشركات تكنولوجيا المعلومات .

ولعل الاعتراف العالمي بما وصلت إليه دولة الإمارات من مكانة سيكون دافعا لمزيد من الإنجـاز خلال السنوات المقبلة ، مع إعطاء أولوية لمزيد من خطوات الانـدماج بالاقتـصاد العـالمي وتحريـر الخدمات المختلفة وإقرار المزيد من الإجراءات الرامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية بما يرسخ مكانة الدولة كمركز تجاري ومالي عالمي في القرن الحالي .

وفي هذا التقرير السنوي نستعرض التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات بصورة موجزة عن عام مضى ، تشخيصا للواقع الاقتصادي والتنموي كأساس لعملية تنموية مستدامة .

والله ولي التوفيق

لبنى بنت خالد القاسمي
وزيرة الاقتصاد

أبعاد النمو الاقتصادي على المستوى الإجمالي

أتاح الوضع الذي ساد أسواق النفط العالمية خلال عام ٢٠٠٥ ، ظروفا مواتية لتطور وإنتعاش اقتصاد الدولة والخروج من كثير من الأزمات التي أثرت بشكل سلبي على الموازين الاقتصادية خلال السنوات القليلة السابقة ، واستفادت القطاعات الاقتصادية من الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط الخام ، مما انعكس على معدلات النمو بشكل عام ، كذلك حققت الميزانية العامة للدولة فائضا لم يتحقق منذ الثمانينات من القرن الماضي ، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ٣٣٠ مليار درهم عام ٢٠٠٤ إلى ٣٥٧ مليار درهم عام ٢٠٠٥ (بالأسعار الثابتة) وبمعدل نمو قدره ٨،٢ % ، وانعكست هذه التطورات بشكل إيجابي على تطور القطاعات غير النفطية حيث ساهمت تلك القطاعات بنسبة ٦٤ % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٣١٢ مليار درهم مقابل ٢٦٣ مليار درهم عام ٢٠٠٤ (بالأسعار الثابتة) ويظهر هذا جليا في قطاعات الصناعات التحويلية والتجارة والنقل والتخزين والاتصالات ، وارتفع الفائض في الميزان التجاري من ١٠١ مليار درهم عام ٢٠٠٤ إلى ١٦٢ مليار درهم عام ٢٠٠٥ نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات النفطية من ١٠٩ مليار درهم عام ٢٠٠٤ إلى ١٦٠ مليار درهم عام ٢٠٠٥ وارتفع الإنفاق الاستهلاكي النهائي من ٢٤٩ مليار درهم عام ٢٠٠٤ إلى ٢٦٣ مليار درهم عام ٢٠٠٥ .

وبهدف المحافظة على استمرارية معدلات النمو ، فقد نفذت استثمارات قدرها ٩٤ مليار درهم عام ٢٠٠٥ بينما كانت في عام ٢٠٠٤ نحو ٨١ مليار درهم ، وتتميز هذه الاستثمارات بتركزها في المشروعات الإنتاجية إذ بلغت نسبتها ٤٨،٧ % من جملة الاستثمارات عام ٢٠٠٥ بينما أصبحت مشروعات الخدمات الإنتاجية تمثل ٤٣،٣ % في حين بلغت نسبة المشروعات الخدمية ٧،٩ % من جملة الاستثمارات في نفس العام.

وتعتبر التجارة الخارجية إحدى المؤشرات الهامة والتي تعكس الأوضاع الاقتصادية ، وخلال السنوات السابقة حققت التجارة الخارجية قفزات كبيرة فارتفعت قيمة الواردات من ١٩١ مليار درهم عام ٢٠٠٣ إلى ٢٦٥ مليار درهم وإلى ٢٩٧ مليار درهم عامي ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، كما ارتفعت قيمة الصادرات من ٢٤٥ مليار درهم عام ٢٠٠٣ إلى ٣٣٤ مليار درهم وإلى ٤٢٤ مليار درهم خلال نفس الفترة .

ومن الظواهر الإيجابية في الأداء الاقتصادي لدولة الإمارات عام ٢٠٠٥ ظهور الفائض في الحساب المالي الموحد للدولة بعد أكثر من عشرين عاما من العجز المالي بالميزانية العامة، فقد تحقق فائضا قدره ٣٨،٢ مليار درهم عام ٢٠٠٥ بعد أن كان هناك عجزا في عام ٢٠٠٤ بلغ حوالي ١،٥ مليار درهم ، وهذا يرجع لارتفاع الإيرادات النفطية في عام ٢٠٠٥ بنسبة ٥٢% عن عام ٢٠٠٤ .

١- الناتج المحلي الإجمالي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٥ ما قيمته ٤٨٥ مليار درهم بينما كان في عـــام ٢٠٠٤ حوالي ٣٨٤ مليار درهم، أي بمعدل نمو بلغ ٢٦،٣ % بالأسعار الجارية، وهذه الزيادة تعود لسببين : الأول هو ارتفاع متوسط سعر برميل النفط من ٣٦،١ دولار إلى ٥١ دولار عام ٢٠٠٥ ، مما أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي لقطاع النفط الخام بنسبة ٤٣،٢ عام ٢٠٠٥ والسبب الآخر يرجـــع إلـــى ارتفـــاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي إذ بلغ معدل النمو لتلك القطاعات عـــام ٢٠٠٥ نحـــو ١٨،٦ % .

وباستعراض الناتج المحلي الإجمالي قطاعيا نجد أن القطاعات الإنتاجية ساهمت بمـــا نـــسبته ٥٨،٨ % من إجمالي الناتج المحلي للدولة عام ٢٠٠٥ وقطاعات الخدمات الإنتاجية ساهمت بما نسبته ٣٢ % وقطاعات الخدمات الاجتماعية بما نسبته ٩،٢ % وهذا يدل على اتجاه الاقتصاد الوطني نحـــو القطاعات الإنتاجية .

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

القيمة بالمليار درهم

القطاعات	٢٠٠٤	نسبة المساهمة %	٢٠٠٥	نسبة المساهمة %
إنتاجية	٢١٤،٢	٥٥،٨	٢٨٥،٣	٥٨،٨
خدمات إنتاجية	١٢٨،١	٣٣،٣	١٥٥،١	٣٢،٠
خدمية	٤١،٧	١٠،٩	٤٤،٦	٩،٢
إجمـــــالي	٣٨٤	١٠٠	٤٨٥	١٠٠

ومن المؤشرات الإيجابية ، الارتفاع المستمر في الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية ، إذ بلغ عام ٢٠٠٥ نحو ٣١٢ مليار درهم بينما كان عام ٢٠٠٤ نحو ٢٦٣ مليار درهم ، وهذا يعكس نجـــاح سياسة الدولة في تأسيس اقتصاد متنوع الموارد وراسخ له مقومات الاستمرارية ، وأصـــبحت نـــسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٦٤،٣% عام ٢٠٠٥ .

ومن خلال متابعة هيكل الناتج المحلي الإجمالي قطاعيا عام ٢٠٠٥ باستبعاد قطاع النفط يلاحظ أن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ١٩،٥ % ويبرز هذا القطـــاع بما يمثله من طموحات ليكون القطاع الرائد والمعول عليه في تنوع مصادر الدخل بما يملك من أنـــشطة هامة مثل صناعات المنتجات النفطية والبتروكيماوية ، وصناعة تسييل الغاز التي أصبحت على مستوى

عال وقادرة على تلبية الإحتياجات الداخلية والدخول للأسـواق العالمية ، بالإضافة إلى الصناعات الغذائية المتطورة وصناعة الألمونيوم وصناعة مواد البناء والاسمنت والأدوية .

ويأتي بعد ذلك قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح بمساهمته بنسبة ١٧ % في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وهو قطاع ترجع أهميته إلى أنه يزود عملية التنمية بما تحتاجه من السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الأولية ، كما يلبي الاحتياجات السكانية المتزايدة من السلع الاستهلاكية ، ويلعب القطاع الخاص دورا كبيرا بالنشاط التجاري في الدولة ويساهم القطاع الحكومي في هذا النشاط من خلال بعض المؤسسات مثل المؤسسة العامة لتسويق المنتجات النفطية ، ومراكز التسويق الزراعي .

وقد حقق قطاع العقارات وخدمات الأعمال ما نسبته ١١،٥ % من الناتج المحلي للعام ٢٠٠٥ وذلك نتيجة لازدياد عدد الوحدات السكنية وغير السكنية ، فقد أوضحت البيانات الإحصائية أن عدد الوحدات السكنية وغير السكنية بلغ عام ٢٠٠٥ نحو ٨٤٧ ألف وحدة بزيادة قدرها ١٨٠ ألف وحدة عن العام ١٩٩٥ .

أما قطاع التشييد والبناء فقد حقق نسبة قدرها ١١،٢ % من إجمالي الناتج المحلي ، وهو تعبير عن نشاط جهاز المقاولات وإنجازاته من خلال الحركة العمرانية الواسعة التي تشهدها إمارات الدولة في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .

ولازالت الدولة تعطي أهمية كبيرة للخدمات الحكومية المتمثلة في نشاط التعليم والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية ، لذا نجد أن قطاع الخدمات الحكومية ساهم بنسبة ١١،٢ % من إجمالي الناتج المحلي للدولة .

وحقق قطاع النقل والتخزين والاتصالات ما نسبته ١٠،٦ % ويرجع ذلك لضخامة حجم الاستثمارات التي وجهت إلى هذا القطاع باعتباره أحد ركائز التنمية في الإمارات .

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لسنة ٢٠٠٥

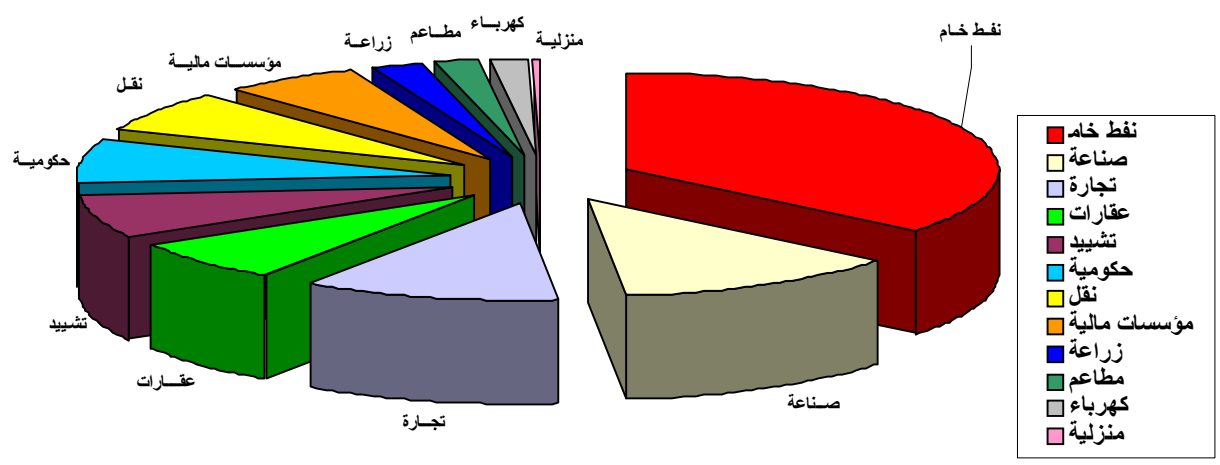

٢- الاستثمارات الثابتة

إن الاستثمارات هي الأداة للتنمية ، لذا فإن دفع عجلة الاستثمار في دولة الإمارات يمثل أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية ، فليس هناك نمو اقتصادي إذا لم تكن هناك استثمارات جيدة في كل القطاعات ، فالاستثمار يخلق النمو ويؤمن استمراريته بل زيادته من سنة إلى أخرى .

من هذا المنطلق حرصت الدولة على تشجيع النشاط الاستثماري ويظهر ذلك من خلال تنفيذ مشروعات شملت كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

وبنظرة تحليلية إلى حجم الاستثمارات بالدولة في عام ٢٠٠٥ نجد أن هناك زيادة مستمرة في حجم الاستثمارات الثابتة سنويا موزعة على القطاعات المختلفة ، بهدف تحقيق التنمية المتوازنة المنشودة ، فلقد نفذت الدولة استثمارات بلغت نحو ٩٣،٧ مليار درهم عام ٢٠٠٥ وبلغت نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي في نفس العام نحو ١٩،٣ % .

ولازال القطاع الخاص يلعب الدور الأكبر في الاستثمارات ، إذ حقق نسبة من الاستثمارات قدرها ٥٠،٩ % من جملة الاستثمارات المنفذة عام ٢٠٠٥ وتتوجه إستثمارات القطاع الخاص بشكل أساسي نحو قطاع الصناعات التحويلية والتجارة والمطاعم والفنادق والعقارات والنقل والتخزين ، بينما كانت نسبة الاستثمارات في القطاع العام ٣٤،٧ % تتركز في مجالات إستخراج النفط الخام وبعض الصناعات التحويلية والاتصالات ، كما حقق القطاع الحكومي ما نسبته ١٤،٤ % من جملة الاستثمارات عام ٢٠٠٥ تركزت في الخدمات التعليمية والخدمات الصحية والرعاية الإجتماعية.

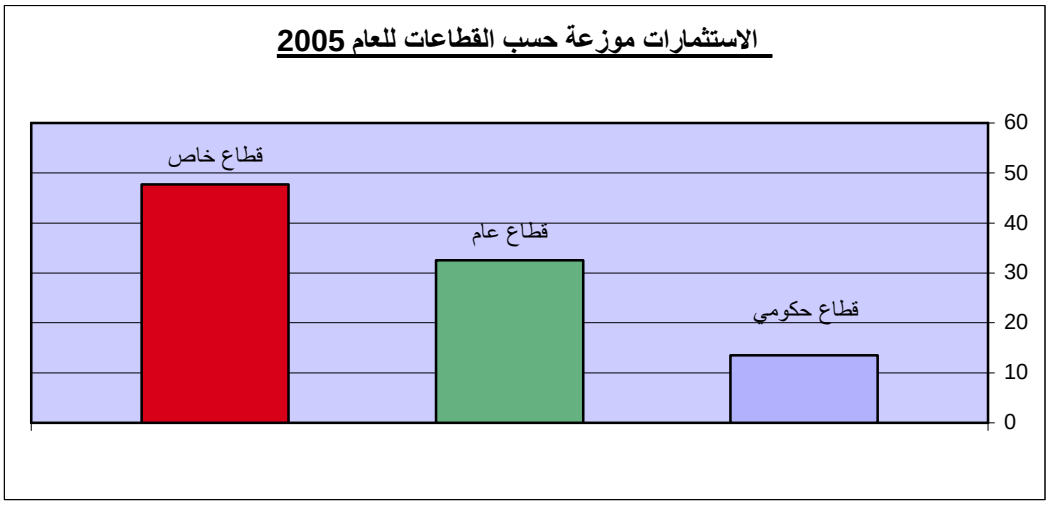

وبتتبع هيكل الاستثمارات في عام ٢٠٠٥ نلاحظ أن القطاعات الإنتاجية استحوذت على ما نسبته ٤٨،٧ % من جملة الاستثمارات المنفذة بقيمة ٤٥،٦ مليار درهم توزعت على قطاعات الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية والكهرباء والماء والتشييد والبناء والزراعة .

أما قطاعات الخدمات الإنتاجية فقد نفذت استثمارات بلغت قيمتها ٤٠،٧ مليار درهم وبنسبة ٤٣،٤ % من إجمالي الاستثمارات ، ويقود تلك القطاعات قطاع النقل والتخزين والاتصالات الذي حقق أكبر حجم من الاستثمارات وبقيمة بلغت ١٧،٧ مليار درهم بتنفيذ مشروعات حيوية مثل الطرق الداخلية والخارجية والأرصفة والموانئ وتوسعة المطارات وشبكات اتصالات وخدمات تقنية على أعلى مستوى مما جعل دولة الإمارات تحتل المرتبة الأولى عربيا ،والمرتبة ٢٨ عالميا في جاهزية التطبيقات التكنولوجية المتقدمة حسب مؤشر منتدى دافوس الاقتصادي العالمي ، أما قطاع العقارات فقد حقق استثمارات قدرها ١٠،٤ مليار درهم وذلك إستمرارا للنهضة الكبيرة التي تشهدا الدولة في هذا المجال سواء على المستوى الاتحادي في فعاليات برنامج زايد للإسكان أو على المستوى المحلي وجهود البلديات في هذا المجال بجانب القطاع الخاص والذي يرى أن قطاع العقارات لازال يحقق عوائد أرباح جيدة .

وحقق قطاع الخدمات الحكومية والاجتماعية والشخصية استثمارات بلغت ٧،٤ مليار درهم بنسبة ٧،٩ % من جملة الاستثمارات ، ويلاحظ أن هذا الحجم من الاستثمارات يأتي بعد استكمال غالبية الهياكل الخدمية الأساسية من مدارس ومستشفيات وعيادات ومؤسسات اجتماعية وأمنية خلال السنوات السابقة .

وبشكل عام هناك أربعة قطاعات إستحوذت على ٦١ % من جملة الاستثمارات بالدولة وهي النقل والاتصالات والصناعات التحويلية والاستخراجية والعقارات .

التوزيع القطاعي للإستثمارات

القيمة بالمليار درهم

القطاعات	٢٠٠٤	نسبة المساهمة %	٢٠٠٥	نسبة المساهمة %
الإنتاجية	٣٧،٣	٤٥،٩	٤٥،٦	٤٨،٧
الخدمات الإنتاجية	٣٦،٣	٤٤،٧	٤٠،٧	٤٣,٤
الخدمية	٧،٦	٩،٤	٧،٤	٧،٩
الجملة	٨١،٢	١٠٠	٩٣،٧	١٠٠

٣- الإنفاق الاستهلاكي النهائي

تعتبر اتجاهات نمو متغير الإنفاق الاستهلاكي النهائي بشقيه الحكومي والخاص (العائلي) من المؤشرات المهمة في قياس تطور مستويات المعيشة ، فخلال السنوات الماضية وعلى الرغم من الظروف المالية غير المستقرة التي نتجت عن تذبذب عوائد عمليات إنتاج وتصدير النفط الخام ، فإن الإنفاق الاستهلاكي النهائي لم يتأثر بل أنه في زيادة من خلال الجهود المستمرة في تطوير وتحسين مستويات المعيشة للسكان ، حيث عملت الحكومة على الاستمرار في تطوير ونشر الخدمات الاجتماعية وخدمات الإسكان والمرافق .

تشير البيانات إلى أن حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي قد أرتفع من ٢٤٧،٨ مليار درهم عام ٢٠٠٤ إلى ٢٧٨ مليار درهم عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو سنوي قدره ١٢،٢ % وكانت نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٤ ٦٤،٥ % انخفضت هذه النسبة عام ٢٠٠٥ إلى ٥٧،٣ % ، وهذا مؤشر إيجابي يؤثر على حجم الاستثمار والادخار بالدولة ، كما أن معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي (١٢،٢ %) يقل عن معدل نمو الناتج المحلي عام ٢٠٠٥ (٢٦،٣ %) مما يسمح بتزايد الادخار والاستثمار ومن ثم الحفاظ على احتمالات النمو المستمر .

الإنفاق الاستهلاكي النهائي

مليار درهم

البيان	٢٠٠٤		٢٠٠٥		معدل النمو السنوي
إنفاق حكومي	٤٨،٨	١٩،٧ %	٥٤	١٩،٤ %	١٠،٦
إنفاق خاص	١٩٩	٨٠،٣ %	٢٢٤	٨٠،٦ %	١٢،٦
إنفاق استهلاكي نهائي	٢٤٧،٨	١٠٠ %	٢٧٨	١٠٠ %	١٢،٢
الناتج المحلي الإجمالي	٣٨٤		٤٨٥		٢٦،٣

وبتحليل مجمل الإنفاق الاستهلاكي النهائي نلاحظ أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في عام ٢٠٠٥ يمثل ١٩،٤ % بينما يمثل الإنفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي) ٨٠،٦ % وأن معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي ١٠،٦ % وهو يقل عن معدل النمو السنوي للإنفاق الخاص والبالغ ١٢،٦ % بسبب ترشيد الإنفاق وقدرة الحكومة على السيطرة على مصروفاتها ، أما الزيادات في الاستهلاك العائلي فهذا يرجع للزيادة السكانية السنوية ، وكذلك ارتفاع مستوى معيشة السكان والميل الحدي للاستهلاك والارتفاع في اسعار كافة السلع الخدمية والاستهلاكية ، فتشير البيانات إلى أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفع من ١١١ % عام ٢٠٠٤ إلى ١١٧،٨ % عام ٢٠٠٥ .

٤- التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية عنصرا مؤثرا في اقتصاد الدولة ، وتشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ ١٤٩ % وهو ما يعكس ارتباط اقتصاد الدولة بالعالم الخارجي تصديرا واستيرادا .

هيكل التجارة الخارجية للعام ٢٠٠٥

بالمليار درهم

الصادرات السلعية		الواردات السلعية	
نفط خام	١٦٠	سلع استهلاكية	١٠٤
منتجات نفطية	٢١	سلع وسيطة	١٠٧
غاز	٢١	سلع رأسمالية	٨٦
صادرات صناعية وزراعية	١٨		
صادرات مناطق حرة	٦٤		
إعادة تصدير	١٤٠		
الإجمالي	٤٢٤		٢٩٧

وتشير البيانات على تطور حجم الفائض في الميزان التجاري من ٦٩ مليار درهم عام ٢٠٠٤ إلى ١٢٧ مليار درهم عام ٢٠٠٥ .

وبالنظر في هيكل التجارة الخارجية ، نجد أن قيمة الصادرات السلعية نمت في عام ٢٠٠٥ بنسبة ٢٧ % حيث إرتفعت من ٣٣٤ مليار درهم عام ٢٠٠٤ إلى ٤٢٤ مليار درهم عام ٢٠٠٥

ويمثل النفط الخام ٣٨ % من قيمة حجم الصادرات بينما تمثل إعادة التصدير ما نسبته ٣٣ % وبقية الصادرات ما بين منتجات نفطية وغاز وصادرات مناطق حرة وصادرات أخرى .

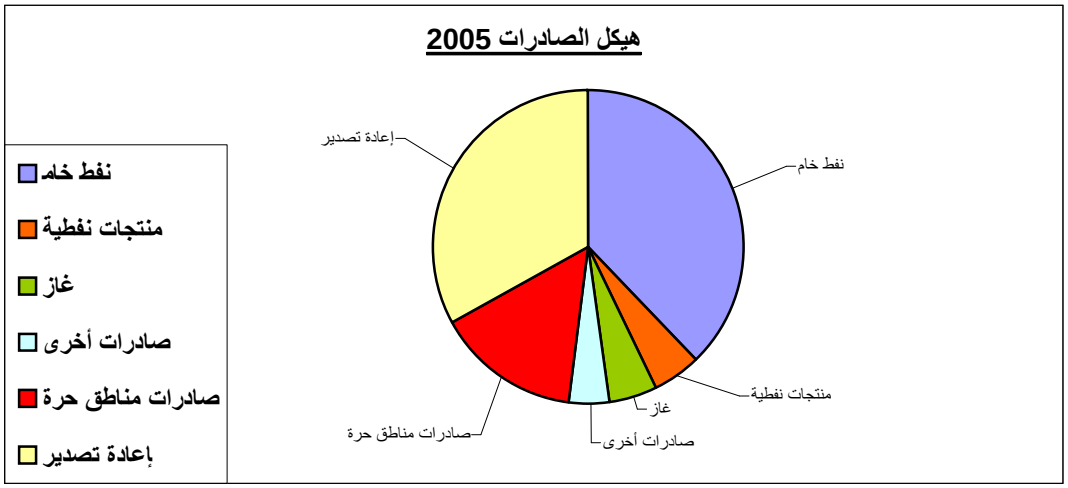

وعند تناول قيمة الواردات السلعية نجد أنها زادت بنسبة ١٢ % فقد كانت عام ٢٠٠٤ حوالي ٢٦٥ مليار درهم ارتفعت لتصبح ٢٩٧ مليار درهم وقد شكلت الواردات الاستهلاكية ما نـــسبته ٣٥ % والواردات الوسيطة ٣٦ % ، والواردات الرأسمالية ٢٩ % من مجمل الواردات

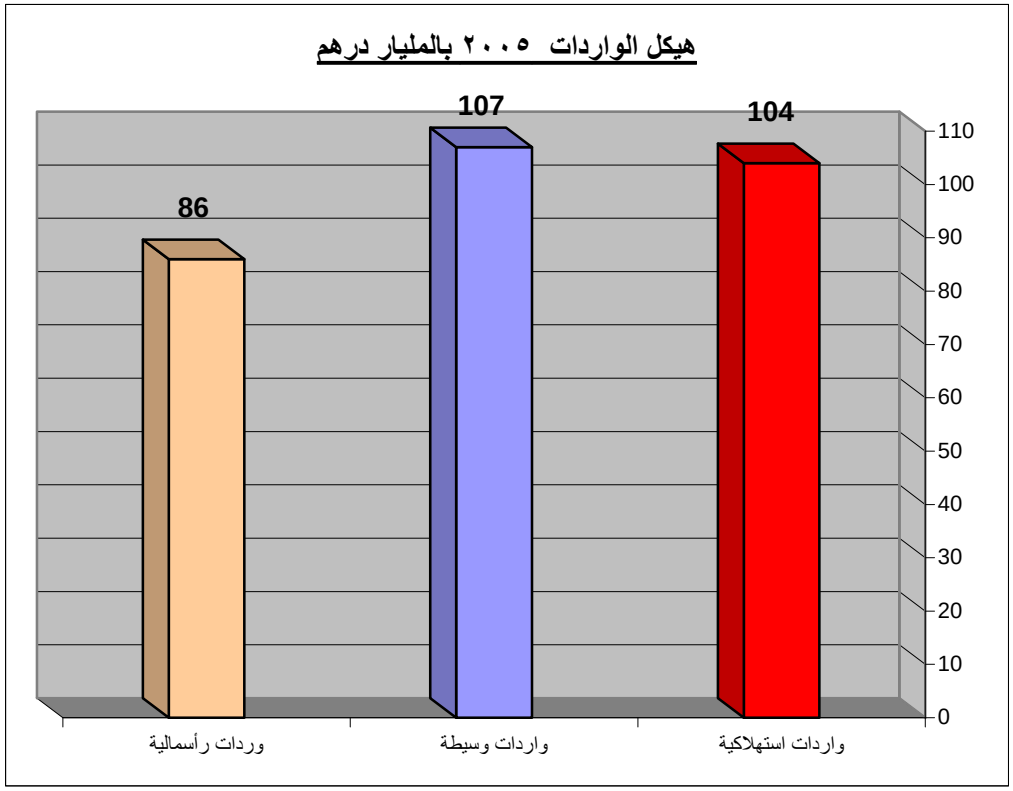

٥- المالية العامة

للفائض النهائي أهمية كبيرة في الحسابات المالية ، وله أهمية خاصة في الدول النفطيـــة ، إذ أن وجود فائض بالميزانية العامة حماية لاقتصاد الدولة ضد تقلبات الأسواق النفطية ، وتذبذب الأسعار ووجود فائض يعطي حركة التنمية الاستمرارية المطلوبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة .

فقد عانى اقتصاد الإمارات منذ الثمانينات من القرن الماضي من العجز في الموازنة العامـــة ، وسعت الدولة بأجهزتها المالية في وضع السياسات التي تهدف إلى إصلاح الوضع المالي وتقليل العجز ، فقامت بترشيد النفقات واستخدام ميزانية البرامج والأداء والعمل على تنشيط وتنمية موارد الدولة .

ونتيجة لإرتفاع الإيرادات العامة إلى ١٦٠،٥ مليار درهم بمعدل زيادة قـــدره ٦٩،٣ % عـــام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤ ، وزيادة النفقات العامة إلى ١٢٢،٣ مليار درهم عام ٢٠٠٥ بمعدل زيادة

قدره ٢٧ % عن عام ٢٠٠٤ وهو أقل من معدل زيادة الإيرادات، مما انعكس على الفائض النهائي الذي بلغ ٣٨،٢ مليار درهم مقارنة بعجز بلغ ١،٥ مليار درهم عام ٢٠٠٤

ويعزى الارتفاع في حجم الموارد العامة إلى الزيادة التي تحققت في عوائد النفط والغاز والذي بلغ عام ٢٠٠٥ نحو ١١١،٤ مليار درهم مقارنة ب ٧٣،٣ مليار درهم عام ٢٠٠٤ وبمعدل زيادة قدره ٥٢ % ، كما ارتفعت الإيرادات الضريبية (جمارك) بمعدل زيادة قدره ٦،٢ % وكما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية (الرسوم وأرباح وعوائد المؤسسات والنفط والغاز) بنسبة ٧٦،٤ عن عام ٢٠٠٤ .

الماليـــــة العـــامة

بالمليار درهم

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	معدل النمو %
الإيرادات	٩٤،٨	١٦٠،٥	٦٩،٣
ضريبية	٩،٦	١٠،٢	٦،٣
غير ضريبية	٨٥،٢	١٥٠،٣	٧٦،٤
نفط وغاز	٧٣،٣	١١١،٤	٥٢،٠
النفقات	٩٦،٣	١٢٢،٣	٢٧،٠
جارية	٨١	٧٧	- ٤،٩
إنمائية	١٥،٢	١٣،٥	- ١١،٢
قروض	٠،١	٣١،٨	-
العجز/ الفائض	-١،٥	٣٨،٢	-

وتحرص الدولة على المحافظة على مستوى لائق من الخدمات وتسعى لتطوير العمل الحكومي بما يرفع من كفاءة العمل ويزيد من الإنتاجية عن طريق تحسين بيئة العمل ، لذلك ارتفعت النفقات العامة من ٩٦،٣ مليار درهم عام ٢٠٠٤ إلى ١٢٢،٣ مليار درهم عام ٢٠٠٥ وتمثل النفقات الجارية بما تشمل من أجور ومستلزمات الإنتاج والتحويلات الجارية ما نسبته ٦٣ % من جملة الإنفاق عام ٢٠٠٥ والنفقات الإنمائية ١١ % والتحويلات الرأسمالية والقروض ٢٦ % .

لقد كان من أولويات السياسة المالية عدم المساس بالخدمات الأساسية المقدمة من وزارات الدولة وذلك من خلال رفع كفاءة الإنفاق على الوزارات الخدمية ورفع نسبة تنفيذ المشروعات الاتحادية والاهتمام بالتعليم وتنمية الموارد البشرية .

أبعاد التنمية الاجتماعية

أن تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية وتعزيز التنمية الاقتصادية، لا يمكن أن يتحقق في غياب التنمية البشرية، ولذلك شهدت السنوات السابقة مزيدا من الاعتراف بدور راس المال البشري من خلال الاهتمام بالخدمات التعليمية والرعاية الصحية والتطور التكنولوجي.

لقد سعت الدولة لتنفيذ سياسات اجتماعية متكاملة آخذه في الاعتبار الخصائص والقيم الثقافية والاجتماعية التي يتميز بها مجتمع الإمارات في مواجهة التحديات والقضايا التي تؤثر على النسيج الاجتماعي للدولة، من هنا جاء التركيز والاهتمام بالإنسان في كافة المراحل والمستويات وخاصة الفئات التي كانت في حاجة ماسة للخدمات والرعاية مثل المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين، حيث عملت البرامج والخطط عملت على خلق المناخ الصحي للنهوض بتلك الفئات، ويظهر هذا جليا في مساهمات المرأة في برامج التنمية ودورها المتزايد في المجتمع سواء من حيث العمل والتعليم وكذلك في النهوض بالطفولة وإعطاءها الرعاية بكل صورها حتى ينشأ جيلا صحيح الجسم والنفس يتحمل المسئولية في ظروف عالمية متغيرة .

١. السكان والمشتغلون

لا شك أن هناك علاقة قوية تربط بين السكان والتنمية يتأثر ويؤثر كل منهما في الآخر وينتج عن هذه العلاقة الكثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية تنعكس على مسار نهضة المجتمع ونموه في كافة القطاعات ، من أجل هذا قامت وزارة الإقتصاد بإجراء تعداد عام للسكان والمساكن والمنشآت عام ٢٠٠٥ للتعرف على التركيب النوعي والعمري والتوزيع الجغرافي للسكان والقوى العاملة والخصائص الأخرى للسكان على اعتبار أنها عنصرا أساسيا في عملية التنمية وهي في نفس الوقت نتاج النظام الاقتصادي والاجتماعي بالدولة .

لقد أسفرت النتائج الولية للتعداد العام للسكان ٢٠٠٥ أن العدد الإجمالي للسكان في الدولة قد بلغ ٤١٠٤ ألف نسمة يمثل المواطنين منهم ٢٠،١ % وتشكل الإناث منهم بما نسبته ٤٩،٣ % كما تمثل نسبة الذكور لإجمالي السكان بالدولة ٧٠،٢ % والإناث ٢٩،٨ % .

توزيع السكان حسب الجنس والجنسية ٢٠٠٥

ألف نسمة

البيان	مواطنون	%	غير مواطنون	%	إجمالي	%
عدد	٨٢٥	١٠٠	٣٢٧٩	١٠٠	٤١٠٤	١٠٠
ذكور	٤١٨	٥٠،٧	٢٤٦٤	٧٥،١	٢٨٨٢	٧٠،٢
إناث	٤٠٧	٤٩،٣	٨١٥	٢٤،٩	١٢٢٢	٢٩،٨

*نتائج تعداد السكان ٢٠٠٥ بالأسلوب النظري.

ولقد بلغ نسبة من هم في سن العمل ٥٧،٨ % من جملة المواطنين ، كما بلغت نفس الفئة مانسبته ٨٣،٧ % من جملة غير المواطنين .

كما كانت نسبة الأمية (للسكان ١٠سنوات فأكثر) بين المواطنين ٨،٨ % ، في حين بلغت لغير المواطنين ٩،١ % كما بلغت نسبة المواطنين الحاصلين على الثانوية العامة ٣١،٥ % من إجمالي المواطنين بينما بلغت النسبة لغير المواطنين ٢٣،٨ % من إجمالي غير المواطنين، وبلغت نسبة المواطنين الحاصلين على شهادات جامعية وما فوقها ١١ %من إجمالي المواطنين بينما بلغت النسبة عند غير المواطنين حوالي ١٨،٤ % .

تشير تقديرات المشتغلين إلى أن عددهم في عام ٢٠٠٤ قد بلغ ٢٤٥٨ ألف عامل بينما ارتفع هذا العدد في عام ٢٠٠٥ ليبلغ ٢٦٢٤ ألف عامل بنسبة ٦٣،٩ % من جملة السكان ، وعند توزيع المشتغلين على القطاعات نجد أنه في عام ٢٠٠٥ استحوذت القطاعات الإنتاجية على ما نسبته ٤٢،٩ % من جملة المشتغلين أما قطاعات الخدمات الإنتاجية استحوذت على ٣٣،٦% من الإجمالي والقطاعات الخدمية ٢٣،٥% .

التوزيع القطاعي للمشتغلين

بالألف عامل

البيان	٢٠٠٤	%	٢٠٠٥	%
قطاعات إنتاجية	١٠٥٠	٤٢،٧	١١٢٥	٤٢،٩
قطاعات الخدمات الإنتاجية	٨٣٧	٣٤	٨٨٢	٣٣،٦
قطاعات خدمية	٥٧١	٢٣،٣	٦١٧	٢٣،٥
الإجمالي	٢٤٥٨	١٠٠	٢٦٢٤	١٠٠

٢. الخدمات التعليمية

تحرص الدولة على إحداث تطورات مستمرة في مجال التعليم كونه عنصرا رئيسيا من عناصر التنمية البشرية ، فتعمل على توفير التعليم الحديث والمتطور والاهتمام بقدرات الطالب ورفع درجة تأهيله للتعامل مع المتغيرات المحلية والعالمية .

لقد حرصت الحكومة على انتشار المدارس والجامعات والارتقاء بمستواها من حيث التجهيزات والأدوات والمعامل والمكتبات ، فارتفعت النفقات على الخدمات التعليمية (التعليم العام) من ٤٢١٥ مليون درهم عام ٢٠٠٤ إلى ٤٦٢٥ مليون درهم عام ٢٠٠٥ وكذلك ارتفعت النفقات على التعليم العالي بأنواعه العام والتقني من ١٥٥١ مليون درهم عام ٢٠٠٤ إلى ١٥٦٢ مليون درهم عام ٢٠٠٥ .

وانعكست تلك النفقات على رفع مستوى الخدمات المقدمة لنجاح العملية التعليمية بالإضافة إلى الاهتمام بتحسين نوعية التعليم من حيث المناهج التي تتماشي مع التطورات المحلية والعالمية والتي تؤهل الطالب الجامعي للانخراط في سوق العمل مع التركيز على الجوانب التقنية .

وتشير البيانات إلى أن عدد المدارس الحكومية زاد من ٧٥٨ مدرسة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٧٥٩ مدرسة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بينما انخفضت أعداد الفصول من ١٢٥١٣ فصل إلى ١٢٤١٧ فصل ، وانخفض عدد الطلاب من ٢٨٧ ألف طالب يمثل المواطنون منهم ٧٦،٦ %عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٢٧٧ ألف طالب عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ المواطنون ٧٨،٣ % .

وانخفضت كثافة الفصل من ٢٣،٦ طالب إلى ٢٣،١ طالب بين عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ .

ولقد أرتفع عدد الدارسين بالتعليم العالي الحكومي من ٣٣،٤ ألف طالب وطالبة إلى ٣٤،١ ألف طالب وطالبة في نفس الفترة ، وبلغ عدد طلبة التعليم العالي والجامعي حكومي وخاص في العام

٢٠٠٥ (٧٠٧٩٨ طالب وطالبة) يشكل المواطنون ما نسبته ٦٢،٢% . في حين بلغ عـدد جامعـات وكليات التعليم العالي الحكومي والخاص (٣٢) جامعة وكلية .

٣. الخدمات الصحية

انطلاقا من مفهوم أن صحة الإنسان في الإمارات ركن أساسي من أركان التنميـة البـشرية ، ومحور هام في برامج التنمية بشكل عام ، ركزت الدولة جهودها لتوفير مستوى راق مـن الخـدمات الأساسية لمواطنيها وكافة السكان ، خاصة في قطاع الصحة وتنفيذ بـرامج متطـورة تخـدم الجانـب الوقائي بالإضافة للجانب العلاجي وإعطاء اهتمام كبير بالقطاع الطبي الخاص ، وبدا العمـل بالتـأمين الصحي الشامل للعاملين بالدولة للوافدين ، وتوسيع قاعدة الخدمات الصحية لتصل إلى كـل المنـاطق مرتكزة على مفهوم الرعاية الصحية الأولية والرعاية الطبيـــــة والتأهيلية .

وحرصت الدولة على الحفاظ على المستوى المتقدم للخدمات الصحية حيث بلغ الإنفـاق علـى الخدمات الصحية ١١٦٥ مليون درهم في ميزانية ٢٠٠٥ .

ولم تكن البنية الأساسية للخدمات الصحية عند قيام اتحاد دولة الإمارات تتعدى ٧ مستـشفيات تضم ٧٠٠ سرير علاجي ، ١٢ مركزا صحيا ، إلا أن وزارة الـصحة والـدوائر الـصحية الحكوميـة والقطاع الخاص قاما بإنشاء العديد من المستشفيات حتى بلغت عام ٢٠٠٥ نحو ٧٠ مستشفى تـضم ٧٧٣٠ سريرا ، ٦١ مركزا صحيا ، وبلغ عدد الأطباء البشريين ٦٨٣٤ طبيبا ، وعدد الصيادلة ٢٤٧٠ وعدد أطباء الأسنان ١٣٦٨طبيبا ، وعدد الممرضين ١٣٦٣٦ ممرض وتـشير مؤشـرات الخـدمات الصحية عام ٢٠٠٥ إلى أن عدد السكان لكل طبيب بلغ ٦٠٠ فرد وعدد السكان لكـل صـيدلي ١٦٦١ فرد وعدد السكان لكل ممرض ٣٠٠ فرد .

وكانت منظمة الصحة العالمية أعلنت خلو دولة الإمارات من مرض شلل الأطفـال ، كمـا تـم الإعلان عن خلو الدولة من مرض الملاريا ، كما حققت الدولة إنجازات مهمة فـي مجـالات تخفـيض وفيات الأطفال ورفع معدل العمر المتوقع للسكان .

٤. الرعاية الاجتماعية

شكل البعد الاجتماعي سمة مميزة لجهود التنمية وخاصة في إنسان الإمارات ، فالدولة تقـوم بدور حيوي وملموس في مجال العناية بالمواطن ، خاصة الفئات التي تواجه صعوبات أو التي لا يتوفر لها لسبب أو لآخر القدرة على النهوض بذاتها حتى تتوفر الحياة الكريمة لكل مواطن على هـذه الأرض الطيبة ، وفي هذا المجال يقوم قانون الضمـــــان الاجتماعي بدور حيوي في توفير مـصدر دخـل

وصرف معاشات شهرية لفئات الأيتام والعجزة والأرامل والمطلقات والفتيات غير المتزوجات وكبار السن واسر السجناء الذين لا يتوافر لهم مصدر دخل كاف أو لا يوجد عائل قادر على الإنفاق عليهم .

وتشير البيانات أن عدد حالات المساعدات الاجتماعية بلغت ٣٣٨٩٤ حالة عام ٢٠٠٤ صرفت مساعدات قيمتها ٦٥٨ مليون درهم ، انخفضت الحالات عام ٢٠٠٥ إلى ٣١٥٤١ حالة صرفت ٧٨٣،٥ مليون درهم ، وأكثر الحالات احتياجا للمساعدات هي حالات الشيخوخة التي تمثل ٣١،٢ % من جملة الحالات وحالات الطلاق التي تمثل ١٧،٦ ، وحالات العجز المادي التي تمثل ١٢،١ %.

كما أن هناك العديد من برامج الرعاية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم للقيام بدورهم جنبا إلى جنب مع إخوانهم المواطنين ، فمراكز رعاية وتأهيل المعوقين تقوم بدور حيوي في تأهيل المعوقين وتدريبهم مهنيا ومعرفيا وصقل مواهبهم وتوفير الأجهزة التعويضية لهم ، ولقد بلغ عدد مراكز رعاية وتأهيل المعوقين ٣٢ مركز ما بين حكومي ومحلي وقطاع أهلي وخاص .

وفي مجال العناية بالأطفال تم إنشاء العديد من دور الحضانة التي تقدم خدماتها على أسس تربوية وصحية سليمة، ولقد بلغ عدد دور الحضانة بالدولة ١٢٢ دار عام ٢٠٠٥.

وحظيت المرأة باهتمام دائم ومتواصل ليس فقط لأنها نصف المجتمع، ولكن أيضا لقدرتها على الإسهام الإيجابي في التنمية الوطنية، فانتشرت برامج تنمية قدرات المرأه من خلال جمعيات المرأه وفي المراكز الاجتماعية التي تقدم أنشطة تخدم الأسرة وتنمي قدرات المرأة وترفع من وعيها بدورها في المجتمع.

توقعات الأداء الاقتصادي لعام ٢٠٠٦

ستتأثر التطورات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة بما يتحقق في قطاع النفط ، حيث لازالت الدولة (مثل كل دول الخليج) تتأثر بالأحداث التي تجري في سوق النفط .

فنتيجة للارتفاع في العوائد النفطية ستستمر الحالة الجيدة من الانتعاش الاقتصادي والتطورات الإيجابية ، فمن المتوقع ارتفاع متوسط سعر البرميل إلى ٦٧ دولار بينما كان سعره ٥١ دولار عام ٢٠٠٥ .

ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى ٥٩٧ مليار درهم بمعدل نمو قدره ٢٣ % عن عام ٢٠٠٥ ، وسيستمر نمو القطاعات غير النفطية بسبب الدور المتنامي التي تعطيه الدولة للقطاعين العام والخاص لأداء اقتصادي متوازن في عدة قطاعات كالاتصالات والسياحة والعقارات والتشييد والبناء .

ومن المنتظر أن يستمر الاستثمار المحلي في ارتفاعه ليصل إلى ١١٧ مليار درهم بمعدل نمو قدره ٢٤،٩ % عن عام ٢٠٠٥ بسبب حجم المشروعات التي تنفذ في مختلف إمارات الدولة والتي

تغطي قطاع إنشاء الطرق وتوسعة المطارات بالإضافة إلى النهضة العمرانية التي تشمل إمارات الدولة ، ودور مشروع زايد للإسكان في هذا المجال .

ومن المتوقع أن ترتفع قيم صادرات الدولة السلعية لتصل إلى ٥١٤ مليار درهم بمعدل نمو قدره ٢١ % عن عام ٢٠٠٥ والتي يمثل فيها النفط ما نسبته ٤٠ % ، كما من المتوقع أن ترتفع قيمة واردات الدولة السلعية إلى ٣٠٦ مليار درهم بمعدل نمو قدره ٣ % عن عام ٢٠٠٥ .

وفي ظل الارتفاع في العوائد النفطية ، من المتوقع أن يستمر الفائض في الميزانية العامة للدولة كما كان العام الماضي في ظل التحكم في الإنفاق الحكومي العام بما لا يخل بالواجبات الوظيفية للأداء الحكومي .

وعلى صعيد السياسات فلا شك أن الدولة تبذل جهودا كبيرة للحد من معدل التضخم وغلاء المعيشة والذي يمكن للحكومات المحلية المساهمة في التحكم فيه من خلال السيطرة على مستوى ارتفاع إيجارات المساكن بكل إمارة ، والسيطرة على أسعار الوقود ، إضافة إلى جهود وزارة الاقتصاد في محاولاتها للحد من ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وسيكون للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٦ بشأن حماية المستهلك بالغ الأثر خلال هذا العام والأعوام المقبلة للحد من غلاء السلع الاستهلاكية ومحاربة الاحتكار .

أن اقتصاد الدولة قادر على النمو وبقوة في ظل الظروف الراهنة ومع ما تحرص الحكومة على تطبيقه من سياسات موجهه لتوسعة الاقتصاد المحلي وتعزيز قوته والمحافظة عل استقراره .

أن اقتصاد الإمارات يحقق لنفسه موقعا رياديا ضمن كافة قوائم تصنيف الأداء والتنافسية والمناخ الاستثماري الأكثر تميزا ، ويرجع هذا إلى السياسات الرشيدة التي تسهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمارات العالمية و قادرة على استقطاب الشركات من كافة التخصصات ومن مختلف أنحاء العالم .

G.D.P AT BASIC PRICES BY ECONOMIC SECTORS

الناتج المحلي الاجمالي بسعر الاساس حسب القطاعات الاقتصادية

(Mn. Dh. / At Constant 2000Prices)

(مليون درهم / بالأسعار الثابتة لسنة٢٠٠٠)

SECTORS	2005*	2004	2003	2002	2001	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector :	**306919.44**	**283232**	**257763**	**230061**	**222568**	**قطاع المشروعات غير المالية:**
- Agriculture , Live stock and Fishing	10394	9806	8942	8915	8844	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	95968	94415	91763	80856	87402	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	95123	93625	91025	80138	86700	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	845	790	738	718	702	* المحاجر
- Manufacturing Industries	47894	45570	39170	36305	35062	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	7214	6412	5777	4890	4842	- الكهرباء والغاز والماء
- Construction	29694	25821	23809	20355	17188	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	44202	38105	32293	26918	22390	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	7418	6395	5700	5477	5220	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	26517	23260	21121	19586	18296	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and business Services	30832	27046	23272	21537	19375	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	6786	6402	5916	5222	3949	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	25358	22050	18954	16810	16666	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	30099	29509	28222	26011	26344	**قطاع الخدمات الحكومية**
- Domestic Services of Households	2126	2005	1970	1952	1900	- الخدمات المنزلية
Less :Imputed Bank Services	6914	6285	5598	5530	5125	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
TOTAL	**357588**	**330511**	**301311**	**269304**	**262353**	**المجموع**
Total of Non Oil Sectors	**262465**	**236886**	**210286**	**189166**	**175653**	**مجموع القطاعات عدا النفط الخام**

*Pre.

* أولية

GROSS DOMESTIC PRODUCT BY ECONOMIC SECTORS

(Mn. Dh./ Current Prices)

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الأقتصادية

(مليون درهم / بالاسعار الجارية)

SECTORS	2005*	2004	2003	2002	2001	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector:	**427364**	**334401**	**274873**	**231348**	**213614**	**قطاع المشروعات غير المالية :**
- Agriculture , Live stock and Fishing	11028	10100	9152	9105	8862	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	174114	124801	92901	73277	75687	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	173195	123973	92136	72552	74990	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	919	828	765	725	697	* المحاجر
- Manufacturing Industries	61194	48614	42215	37710	35132	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	7935	6720	6009	4930	4890	- الكهرباء والغازوالماء
- Constraction	34980	28971	26072	21478	17446	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	52998	43458	35460	28894	22838	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	8946	7343	6525	6025	5435	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	32642	27263	24692	21742	19595	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and business Services	35920	30018	25355	22524	19662	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	7607	7113	6492	5663	4067	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**28426**	**23207**	**19902**	**17314**	**16845**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**34735**	**32463**	**30737**	**27864**	**27029**	**قطاع الخدمات الحكومية**
- Domestic Services of Households	2382	2126	2065	2030	1940	- الخدمات المنزلية
Less : Imputed Bank Services	7395	6662	5825	5700	5192	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
TOTAL	**485512**	**385535**	**321752**	**272856**	**254236**	**المجموع**
Total of Non Oil Sectors	**312317**	**261562**	**229616**	**200304**	**179246**	**مجموع القطاعات عدا النفط الخام**

*Pre.

* أولية

WORKERS BY ECONOMIC SECTORS **المشتغلون حسب القطاعات الأقتصادية**

(Worker) (مشتغل)

SECTORS	2005*	2004	2003	2002	2001	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector :	**2089972**	**1967326**	**1858039**	**1715383**	**1497125**	**قطاع المشروعات غير المالية:**
- Agriculture , Live stock and Fishing	191091	168574	166428	163192	154043	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	38303	35575	32911	31702	30248	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	32864	30015	28073	27197	25945	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	5439	5560	4838	4505	4303	* المحاجر
- Manufacturing Industries	333180	319384	299064	276476	246910	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	33861	28848	28359	26591	31370	- الكهرباء والغاز والماء
- Construction	528991	497974	473577	420896	305477	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	497345	478716	450208	415974	370827	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	115435	109931	98509	94930	84001	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	161122	147807	142548	130923	127243	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and business Services	77070	73817	67107	63664	56495	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	113576	106700	99328	91035	90511	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**30701**	**27011**	**26368**	**25724**	**24825**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**283210**	**264568**	**250174**	**237368**	**214226**	**قطاع الخدمات الحكومية**
- Domestic Services of Households	220255	200240	199731	197825	192846	- الخدمات المنزلية
TOTAL	**2624139**	**2459145**	**2334312**	**2176300**	**1929022**	**المجموع**

*Pre. * أولية

COMPENSATION OF EMPLOYEES BY ECONOMIC SECTORS

تعويضات المشتغلين (حجم الأجور) حسب القطاعات الاقتصادية

(Million Dirhams)

(مليون درهم)

SECTORS	2005*	2004	2003	2002	2001	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector :	**65179.60946**	**59052**	**55174**	**47478**	**42851**	**قطاع المشروعات غير المالية:**
- Agriculture , Live stock and Fishing	3333	2719	2619	2539	2519	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	3022	2453	2406	2316	2220	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	2857	2312	2272	2187	2104	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	166	141	134	129	116	* المحاجر
- Manufacturing Industries	8333	7448	6865	6223	5598	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	1827	1526	1451	1386	1333	- الكهرباء والغاز والماء
- Construction	15601	15244	14268	10238	9641	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	14874	13532	12709	11287	9247	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	2757	2454	2153	2053	1907	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	10372	9316	8626	7745	6733	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and business Services	1891	1689	1532	1393	1306	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	3169	2671	2545	2298	2347	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**3961**	**3223**	**3122**	**3015**	**2881**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**34631**	**29994**	**28565**	**26579**	**23252**	**قطاع الخدمات الحكومية**
- Domestic Services of Households	2621	2126	2065	2030	1940	- الخدمات المنزلية
TOTAL	**106393**	**94395**	**88926**	**79102**	**70924**	**المجموع**

*Pre.

* أولية

GROSS FIXED CAPITAL FORMATION | **اجمالي تكوين رأس المال الثابت**

(Million Dirhams) | (مليون درهم)

SECTORS	2005*	2004	2003	2002	2001	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector :	**89093**	**77469**	**69682**	**59318**	**56775**	**قطاع المشروعات غير المالية:**
- Agriculture , Live stock and Fishing	2653	2241	2071	2097	1997	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	11061	9564	8651	8111	7694	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	10804	9350	8445	7925	7530	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	257	214	206	186	164	* المحاجر
- Manufacturing Industries	16011	14303	12360	11275	9583	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	7957	7120	5867	5740	5359	- الكهرباء والغاز والماء
- Construction	4719	4138	3804	3068	3043	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	5054	4815	3932	3267	2517	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	6665	6490	5717	3884	3227	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	17144	14689	13986	10465	10760	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and business Services	13696	10324	9787	8722	9849	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	4132	3785	3507	2689	2746	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**872**	**500**	**710**	**606**	**603**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**3833**	**3286**	**2713**	**2480**	**2800**	**قطاع الخدمات الحكومية**
TOTAL	**93798**	**81255**	**73105**	**62404**	**60178**	**المجموع**

*Pre. | * أولية

G. D. P. BY TYPE OF EXPENDITURE

الناتج المحلي الإجمالي موزعا حسب نوع الإنفاق

(Million Dirhams) (مليون درهم)

EXPENDITURE	2005 *	2004	2003	2002	2001	الإنفـــــاق
- Final Consumption Expenditure	**275328**	**247841**	**205499**	**186076**	**160363**	**ـ الإنفاق الإستهلاكي النهائي**
– Government Final Consumption	53979	48850	46057	41818	41700	ـ الانفاق الاستهلاكي الحكومي
– Private Final Consumption	221349	198991	159442	144258	118663	ـ الانفاق الاستهلاكي الخاص
- Gross Fixed Capital Formation	**93798**	**81255**	**73105**	**62404**	**60178**	**ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت**
- Change In Stocks	**5724**	**4505**	**2950**	**2870**	**2792**	**ـ التغير في المخزون السلعي**
- Export of Goods And Services	**478691**	**345269**	**255380**	**199647**	**186516**	**ـ الصادرات من السلع والخدمات**
-Goods	464745	334182	245160	190142	177800	ـ السلع
-Services	13946	11087	10220	9505	8716	ـ الخدمات
Less : Imports of Goods And Services	**362959**	**288388**	**211786**	**175711**	**154441**	**ناقصا : الواردات من السلع والخدمات**
-Goods	334794	264722	191241	156641	136961	ـ السلع
-Services	28165	23666	20545	19070	17480	ـ الخدمات
Indirect Taxes (Net)	**5071**	**3947**	**3396**	**2430**	**1172**	**الضرائب غير المباشرة (صافي)**
G. D. P. At Basic Prices	**485512**	**386535**	**321752**	**272856**	**254236**	**الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس**

* Prel.

* اوليـــــــة

G. D. P. AT BASIC PRICES BY EMIRATES

الناتج المحلي الإجمالي باسعار الاساس حسب الإمارة

(Million Dirhams) (مليون درهم)

EMIRATES	2005*	2004	2003	2002	2001	الامـــارات
ABUDHABI	286545	217096	178840	150100	148439	أبوظبي
DUBAI	140200	118428	97743	80494	66028	دبي
SHARJAH	35718	30422	27014	25351	24054	الشارقة
AJMAN	5967	5213	4925	4467	4230	عجمان
Umm Al-Quwain	2033	1749	1630	1546	1439	أم القيوين
FUJEIRAH	5797	4793	4404	4115	3728	الفجيرة
RAS AL-KHAIMAH	9252	7834	7196	6783	6318	رأس الخيمة
TOTAL	485512	385535	321752	272856	254236	المجموع

* Prel. * اوليـــــــة

GROSS FIXED CAPITAL FORMATION BY EMIRATES

اجمالي تكوين راس المال الثابت حسب الامارات

(Milion Dirhams) (مليون درهم)

EMARATES	2005 *	2004	2003	2002	2001	الامـــارات
Abu Dhabi	41459	37001	34245	31159	30769	ابو ظبي
Dubai	37801	31795	27534	21174	19486	دبي
Sharjah	7973	6804	6250	5572	5460	الشارقة
Ajman	2251	1863	1591	1329	1410	عجمان
Umm AlQuwain	656	539	511	447	450	ام القيوين
Ras Alkhima	2251	2004	1789	1577	1506	راس الخيمة
Alfujeirah	1407	1249	1185	1146	1097	الفجيرة
TOTAL	35718	81255	73105	62404	60178	المجموع

* Prel. * اوليـــــــة

CONSUMER PRICES INDEX

(2000 = 100)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

(100=2000)

Major Expenditure Groups	2005 *	2004	2003	2002	2001	الوزن weight	مجموعات الأنفاق الرئيسية
General Index Number :	**121.7**	**114.6**	**109.1**	**105.8**	**102.8**	**100.0**	**الرقم القياسي العام :**
-Food,Beverages and Tobacco	117.0	112.0	104.7	102.4	101.0	**14.43**	ـ الطعام والشراب والتبغ
-Clothing and Foot Wear	114.8	112.0	106.6	104.9	104.0	**6.74**	ـ الملابس وملبوسات القدم
-House Rent and Related House Items	130.1	119.0	112.7	107.1	102.7	**36.14**	ـ الأيجارات وملحقات السكن
-Furniture and Related Items	110.5	106.9	104.4	102.8	101.0	**7.40**	ـ الأثاث والتأثيث
-Medical Care and Health Services	123.4	117.0	115.3	112.5	104.8	**1.85**	ـ العناية الطبية والخدمات الصحية
-Transport and Communication	116.6	111.5	106.6	103.8	102.0	**14.93**	ـ النقل والأتصالات
-Recreational , Education and Cultural Services	121.7	117.1	114.7	113.2	108.3	**10.29**	ـ خدمات الترفيه و التعليم والثقافة
-Other Goods and Services	117.8	111.1	103.9	102.3	101.0	**8.22**	ـ سلع و خدمات اخرى

*Preliminary

*أولية